

سامي براهيم

تعريف الضحية: ولد سامي براهيم في 12 أوت 1966 ببنزرت، زاول تعليمه بدار المعلمين العليا بسوسة إلى حدود السنة الثالثة واث التجنيد القسري واصل تعليمه بكلية 9 أفريل ثم بكلية الآداب بمنوبة، مهنته الحالية باحث، متزوج وأب لثنت.

السابق:

إبان تغيير نظام الحكم سنة 1987 عبّر رئيس الدولة الجديد زين العابدين بن علي في خطابه المعروف ببيان السابع من نوفمبر 1987 عن رغبته في القطع مع الماضي وبداية فترة جديدة من الانفتاح وتكريس التعددية الحزبية وأصدر عفوا رئاسيا عن عديد المساجين السياسيين وهو ما شجع العديد من الأحزاب السياسية على الخروج من السرية وكذلك العديد من الحقوقيين والمثقفين على الإصداح بأرائهم. إثر الانتخابات التشريعية لسنة 1989 شن النظام حملات اعتقال واسعة.

الوقائع:

تم تجنيد الضحية قسريا في فيفري من سنة 1990 عندما كان طالبا بالسنة الثالثة بدار المعلمين العليا بسوسة ونقل صحبة مجموعة من الطلبة بلغ عددهم حوالي 600 إلى منطقة رجيم معتوق ومنها نقل إلى قفصة ثم إلى جزيرة زميرة.

وقع إلقاء القبض على الضحية ثانية في 20 ديسمبر 1991 من طرف فرقة الاستعلامات بين عروس وتم نقله لمقر وزارة الداخلية ثم إلى مركز الإيقاف ببوشوشة ودامت مدة إيقافه شهرين تعرض خلالها للتعذيب والاعتداءات والحرق بالسجائر في أماكن حساسة. لم يتم إطلاعه على محتوى القضية وأجبر على إمضاء محاضر البحث والاستتطاق وتمت محاكمته ضمن مجموعة أمام المحكمة الابتدائية بين عروس وقضى في حقه بالسجن في قضيتين واحدة لمدة 8 سنوات كتسليط عقوبة تكميلية عليه متمثلة في المراقبة الإدارية لمدة 3 سنوات. تم النزول بالعقاب استئنافيا ليصبح 6 سنوات سجنا مع 3 سنوات مراقبة إدارية والثانية لمدة سنتين قضى سامي إبراهيم 8 سنوات سجن من 31 ديسمبر 1991 إلى 6 نوفمبر 1999 تم خلالها نقله بين سجون برج الرومي وقابس وحروب والمنستير والمسعدين و 9 أفريل والهوراب وسوسة وقفصة والقصرين والمهدية.

تعرض خلال فترة السجن للضرب والإهانات المتكررة والتحرش. من بين أكثر حصص التعذيب التي بقيت عالقة بذهنه تلك التي جدت بتاريخ 20 مارس 1994 بسجن الهوارب حيث تم إخراجه صحبة مجموعة من المساجين لساحة السجن (لارية) بعد سكب الماء عليها وتم تعريتهم ووقع دفعهم على بعضهم بواسطة العصي والركلات وتحت التهديد بإطلاق الكلاب عليهم مما أدى إلى إصابته بنوبة هستيرية كانت السبب في إيقاف حصة التعذيب. خضع إثر خروجه من السجن للمراقبة الإدارية لمدة تقارب الإحدى عشرة سنة بين نوفمبر 1999 وأواخر سنة 2010 في حين أن الحكم الصادر ضده قضى بخضوعه للمراقبة الإدارية لمدة 3 سنوات.



الجمهورية التونسية
République Tunisienne

التائج:

حرم من مواصلة تعليمه بعد خروجه من السجن فرفع قضية أمام المحكمة الإدارية قضى فيها بالرفض. نتج عن التعذيب الذي تعرض له عدة مخلفات جسدية ونفسية منها فقدان أسنانه بتواطئ من طبيب الأسنان كما خضع بعد مغادرته السجن لعملية جراحية. كما عانت عائلته من المداهمات والمضايقات المستمرة وتم إيقاف شقيقه وسجنه للضغط على سامي لتسليم نفسه.